

مراجعات تقييم المنافسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تونس 2023

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



OECD
سياسات أفضل لحياة أفضل

الملاح من تقييم المنافسة لقوانين وأنظمة قطاع السياحة في تونس

القوانين واللوائح هي أدوات رئيسية مصممة لتحقيق أهداف السياسة العامة مثل حماية المستهلك والأمن والسلامة والصحة العامة وحماية البيئة. عندما تقيد قوى السوق أكثر من اللازم أو تفرض تكاليف غير ضرورية، يمكن أن تساعد المراجعة الشاملة في تحديد القيود وتطوير سياسات بديلة أقل تقييداً لتحقيق نفس الأهداف، مع الحفاظ على فوائد المنافسة مثل انخفاض الأسعار للمستهلكين، تحسين جودة المنتجات والخدمات والمزيد من الابتكار وزيادة الإنتاجية.

بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس ووزارة السياحة التونسية، أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مراجعة تقييم المنافسة لتحديد القواعد واللوائح التي قد تعيق الأداء التنافسي والفعال للأسواق في **قطاع السياحة التونسي**. غطى نطاق المشروع خدمات الإقامة والإستجمام، خدمات المطاعم، خدمات النقل البري، وكالات الأسفار والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية.

يتم عرض النتائج الكاملة للتحليل في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتاح على الموقع oe.cd/ca-tunisia.

أهم الأرقام

مراجعة	تحديد	تقديم	تقييم حوالي
163	447	351	1.4
نص قانوني وترتيبي	حاجز محتمل للمنافسة	توصية لإزالة الضرر التنافسي	فوائد للاقتصاد والمستهلكين من تنفيذ توصيات مختارة

تم تطوير تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتشاور مع السلطات التونسية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص. وتضمن فحص التشريعات المتعلقة بالأنشطة في نطاق الدراسة باستخدام مجموعة أدوات تقييم المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مراجعة لـ **163 نص تشريع** وتحديد **447 حاجز محتمل للمنافسة**. أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحليلاً معمقاً لكل حاجز محتمل، مع الأخذ في الاعتبار أهداف صانعي السياسات، ومدى الضرر التنافسي المحتمل، والتجارب المقارنة دولياً، والعوامل الخاصة بتونس بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية والسياسية.

يقدم هذا التقرير **351 توصية** من شأنها التخفيف من ضرر المنافسة. قيمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً تأثير تنفيذ توصيات محددة على الاقتصاد. ويشير التقدير إلى أن الفوائد المحتملة التي قد تعود على المستهلكين التونسيين والاقتصاد بصفة عامة ستكون في حدود **1.4 مليار دينار**.

النتائج والتوصيات الرئيسية

خدمات الإقامة والإستجمام

4.5% الناتج المحلي الإجمالي
السياحة هي أحد أهم مكونات
الاقتصاد التونسي، حيث ساهم
القطاع بشكل مباشر بنسبة 4.5% من
الناتج المحلي الإجمالي و 4.4% من
العمالة الرسمية سنة 2019

توفر خدمات الفنادق والإقامة الحصة الأكبر من عائدات السياحة في تونس. تفرص العديد من اللوائح تحديات للمنافسة ونجاعة الأعمال والنمو، بما في ذلك إجراءات التراخيص المعقدة وسياسات تقسيم المناطق غير المرنة ومتطلبات التشغيل المجحفة. ترتبط خدمات الإستجمام ارتباطاً وثيقاً بقطاع الفنادق ولديها القدرة على دعم تنويع قطاع السياحة التونسي. تؤدي الأحكام التنظيمية المتضاربة وغياب الأطر الملائمة لبعض خدمات الإستجمام إلى تفاقم حالة عدم اليقين القانوني وخنق الاستثمار. يسقط المربع أدناه الضوء على التوصيات الرئيسية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. نتائج التحليل والقائمة الكاملة للتوصيات متاحة في التقرير النهائي.

التوصيات الرئيسية



1. مراجعة سياسات تقسيم المناطق وإعادة تحديد المناطق السياحية في فئات مختلفة تغطي جميع مجالات الإمكانات السياحية وتستفيد من اختلاف الترتيبات التنظيمية مع اختلاف الحوافز المالية والتسهيلات الإدارية.
2. تبسيط عملية الترخيص لمشاريع الإقامة خارج المناطق السياحية وفق أفضل الممارسات العالمية للتصاريح والترخيص.
3. النظر في تبسيط ومواءمة الإطار التنظيمي للإستشفاء بالمياه لإصلاح الأحكام القانونية المتناقضة وتبسيط المتطلبات الفنية عن طريق إزالة الأحكام التفصيلية وللإشارة فقط إلى معايير ISO.

خدمات المطاعم

تخضع المطاعم السياحية فب تونس لإجراءات الترخيص والتصنيف بناءً على خصائصها المادية ومرافقها وجودة خدماتها. يتم تنظيم المطاعم التقليدية ومطاعم الوجبات السريعة التقليدية وأطعمة الشوارع على المستوى المحلي. تحدد اللوائح متطلبات صارمة للغاية ومحددة يصعب الوفاء بها ولا ترتبط بالضرورة بشكل واضح بأهداف السياسة. يسقط المربع أدناه الضوء على التوصيات الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

التوصيات الرئيسية



1. إزالة نظام التصنيف الإلزامي (الشوكات) والمتطلبات التي تقع خارج نطاق اهتمامات النظافة والسلامة وحماية المستهلك والنظر في تضمين التفاصيل المتعلقة بالمساحة المحددة وتخصيص الفضاءات وتفاصيل المعدات في دليل المستثمر.
2. إلغاء المتطلبات التي تتجاوز تلك التي تتناول معايير النظافة والسلامة وحماية المستهلك من اللوائح الصحية والنظر في الخيارات التنظيمية الأخرى للباقة المتجولين والباقة المتجولين الذين يرغبون في تشغيل مرافق غير ثابتة مثل شاحنات الطعام.

خدمات نقل المسافرين

النقل جزء حيوي من صناعة السياحة في تونس ، ويعتبر ثاني أكبر مساهم في إيرادات القطاع. يظل النقل السياحي خاضعًا لعدة قيود مما يقصر توفيره حصريًا على وكالات الأسفار من الفئة أ. تخضع خدمات تأجير السيارات وسيارات الأجرة وغيرها من خدمات تأجير السيارات لعدة قيود، بما في ذلك إجراءات الترخيص المعقدة والمتطلبات التشغيلية المجحفة. منصات خدمات المناداة غير منظمة ونماذج أعمالها لا تتناسب مع الإطار التنظيمي التقليدي. يسلب المربع أدناه الضوء على التوصيات الرئيسية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

التوصيات الرئيسية



1. إعادة النظر في الإمتياز الحصري الممنوح لوكالات الأسفار لتقديم خدمات النقل السياحي واعتماد إطار تنظيمي منفصل. إلغاء أو تخفيض الحد الأدنى لحجم الأسطول لشركات تأجير السيارات وإلغاء أو زيادة الحد الأقصى لمتطلبات عمر السيارة مع تطبيق تدابير أخرى لضمان صلاحية السيارة على الطريق.
2. إلغاء متطلبات الترخيص المكررة بالنسبة لسيارات الأجرة وغيرها من وسائل النقل العرضي للمسافرين مع إعادة النظر في المعايير التي تحدد الحصى والسهر على مراجعتها بشكل أكثر انتظامًا.

وكالات الأسفار والخدمات ذات الصلة

وكالات الأسفار ضرورية لصناعة السياحة المحلية والدولية في تونس. تشمل لوائح القطاع عوائق أمام الولوج للسوق مثل المعدات المحددة ومتطلبات التشغيل والمؤهلات المهنية والحد الأدنى من مستويات رأس المال مما يثّر سلبيًا على المنافسة ويساهم في تأجيج القطاع غير المنظم. يخضع المرشدون السياحيون لإطار تنظيمي متقدم مع إجراءات ترخيص صارمة ومجحفة. يقدم المربع أدناه التوصيات الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

التوصيات الرئيسية



1. فتح الخدمات التي لا يمكن تقديمها حاليًا إلا من قبل وكالات الأسفار لمنافسة وإزالة التمييز بين وكالات السفر من الفئة "أ" والفئة "ب" ، والتأكد من أن متطلبات التشغيل المحددة تتناسب مع احتياجات السوق.
2. تبسيط متطلبات التراخيص المهنية للمرشدين السياحيين وإعادة النظر في مدة صلاحيتها وإجراءات تجديدها.

الخدمات الثقافية

تتمتع الخدمات الثقافية بأكثر إمكانات غير مستغلة لتنويع سوق السياحة في تونس. لزمات التراث هي في قلب هذه الإمكانيات. لكن تطوير هذه اللزمات يعوقه تضارب محتمل في المصالح. بالإضافة إلى ذلك، تعد فضاءات العروض الفنية الخاصة والمتاحف الخاصة وورش العمل الفنية والحرفية دعائم أساسية لبنية ثقافية نابضة بالحياة ، لذلك يقدم التقرير عددًا من المقترحات لإطلاق العنان لإمكاناتها. يتم تسليط الضوء على التوصيات الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المربع أدناه.

التوصيات الرئيسية



1. إصلاح نموذج عمل وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية وتوضيح دورها في تخصيص اللزمات التراثية. توحيد الإطار الحالي للزمات التراث والتأكد من أنه أكثر انفتاحًا للمبادرة الخاصة وأكثر مرونة وأكثر ملاءمة للمنافسة.
2. رفع المتطلبات المحددة للرسملة وتخصيص المساحات والمؤهلات لفضاءات العروض الفنية الخاصة والمتاحف الخاصة، وإلغاء الإشعارات الإلزامية للفعاليات والبرامج الثقافية.

الخدمات الرياضية والترفيهية

تخضع الأنشطة الرياضية والترفيهية لإجراءات ترخيص معقدة على المستوى المحلي، مما يمنح السلطات سلطة تقديرية كبيرة ويعقد مسالة الولوج للسوق. وهذا يفسر جزئيًا سبب ضعف الاستثمار في هذه الأنشطة وعدم تجاوزه 10٪ من إجمالي الاستثمار السياحي خلال العقد الماضي. يحلل التقرير مجموعة مختارة من الخدمات ويقترح عدة تغييرات تنظيمية. المربع أدناه يسلط الضوء على التوصيات الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذا المجال.

التوصيات الرئيسية



1. الإسراع بنشر اللوائح التنفيذية لقانون الموانئ البحرية المتعلقة بالموانئ الترفيهية لتوضيح الترتيبات المؤسسية وحل القضايا المتعلقة بأدوار وصلاحيات مختلف السلطات.
2. توضيح شروط الحصول على تصاريح استخدام السفن الترفيهية ومراجعة القواعد والإجراءات الجمركية المتعلقة باستخدام اليخوت في إطار نظام الاستيراد المؤقت.
3. تبسيط عمليات الترخيص لنوادي الغوص والقواعد البحرية الترفيهية ومراجعة الترتيبات المؤسسية للقطاع وتوضيح وضع جمعيات الغوص كمشاركين في الصناعة.

مراجعات تقييم المنافسة ومجموعة أدوات تقييم المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تقدم مراجعات تقييم المنافسة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تحليلًا للقيود التنظيمية على المنافسة في البلدان التي تمت مراجعتها وتقدم توصيات سياسات محددة للإصلاح. فهي تساعد الحكومات على إزالة الحواجز أمام المنافسة مع تحديد تدابير أقل تقييدًا لا تزال تحقق أهداف سياسة الحكومة.

باستخدام مجموعة أدوات تقييم المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لهيكل التحليل، تتم مراجعة اللوائح في القطاعات المحددة كأهداف للإصلاح - مثل قطاعات البناء والطاقة والإعلام والمهن الحرة والمستحضرات الصيدلانية وتجارة التجزئة والسياحة والنقل - بشكل منهجي واحدًا تلو الآخر للبحث عن عوائق المنافسة.

تسمح التوصيات الناتجة للحكومات بإدخال المزيد من المنافسة في الاقتصاد وتعزيز النمو طويل الأمد.

خضعت البرازيل (2022) وأيسلندا (2020) وتونس (2019) والمكسيك (2018) والبرتغال (2018) واليونان (2017 و 2013) ورومانيا (2016) بالفعل لمراجعات مماثلة بالإضافة إلى عشر دول أعضاء في الآسيان - ASEAN (2021).

